

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مستحصل الأبحاث السالفة

لقد محققتنا الإشكالات التي قد استوردها المحقق الخوئي على مقالة الكفاية - حول الأكديّة والمجازية-. فربما يبدو أن المحقق الخوئي لم يستوعب كُنه تحقيقة المحقق الآخوند فإنه ضمن الكفاية قد أوضح لنا بأن الخبرية لم تُستعمل بمعنى الإنشاء كي يُواجه إشكال «اندماج الإنشاء مع الخبر» بل الداعي هو الإنشاء فحسب.

فنتائج مقالة الكفاية: أن الخبرية قد استعملت بمعناها الخبري تماماً بداعي الإنشاء، وبهذا الأسلوب ستدلنا على الوجوب بصورة تأكيدية؛ إذ لفظ «يعيد» قد أطلى علينا على وقوع الإعادة بحيث لا يرضي المولى بتركه أبداً، وبالتالي قد توصلنا إلى عنصر «الأكديّة» بينما المحقق الخوئي قد تبني مجازية «يعيد» بحيث قد استعمل مجازاً بدل «أعيد» ولهذا سيتوافز مقدار دلالة «الخبر بداعي الإنشاء» على الوجوب بنفس ميزان دلالة «الصيغة» فلا يتخرج بالاكديّة نهائياً.

مقالة الشهيد الصدر حول الخبر بداعي الإنشاء وتحقيقاً أوسع لمختلف أبعاد مسألتنا، سنستذكر محتملات الشهيد الصدر حول الخبر بداعي الإنشاء حيث قد هتف قائلًا: [1]

«لا ينبغي الإشكال في صحة استعمال الجمل الخبرية في مقام إنشاء الطلب حيثما قامت قرينة على ذلك ولو حالية أو مقامية، وإنما البحث في كيفية تفسير و تحرير هذه الدلالة أولاً. وفي أنها تقتضي الوجوب أو جامع الطلب ثانياً. فالبحث عنها يقع في مقامين:

المقام الأول – في تفسير (كيفية) دلالتها على الطلب، وهنا مسلكان:

المسلك الأول – ما ذهب إليه مشهور المتأخرین كصاحب الكفاية (قدھ) و من تابعه من ان الجملة الخبرية مستعملة في هذه الموارد في نفس المعنى الموضوع له أي النسبة الصدوریة[2] مثلاً فقوله «إذا قهقه المصلي أعاد الصلاة» مستعمل في نسبة الإعادة إلى المصلي في الخارج إلا أنه يستفاد منها الطلب على أساس إحدى نکات بنحو مانعة الخلو:

- الأولى: ان تكون الجملة الخبرية اخباراً بالموافقة عن وقوع الإعادة من المصلي حقيقة في الخارج، لكن لا مطلقاً ليكون كذلك (إذ ربما لا يتحقق الواقع خارجاً) بل في حق الإنسان (المنقاد) الذي يكون في مقام الامتثال و تطبيق عمله مع الشرعية (فهذا الشخص هو الذي سيعيد العمل حتماً فلا يقع أي كذب أساساً) فيكون ملازماً لا محالة مع كون الإعادة مطلوبة للشارع (أن الخبر قد توجه نحو امتثال طلب المولى بالقرينة) فالجملة الخبرية مستعملة في النسبة الخبرية تصوراً أو تصديقاً و لكنه بنحو بدل بالالتزام على الطلب (الوجوبي لأنه قد أخبر بنحو قاطع فيتناسب الطلب مع الوجوب لا الاستحباب) و ذلك بتضييق دائرة الإخبار و تكون القرينة بحسب الحقيقة قرينة على هذا التضييق و التقييد في الاخبار.[3]

و تُعلق على هذا المحتمل بأنّ المحقق الإيرلندي هو الذي بدأ بـ تبني هذه الفكرة قائلاً:

«فإن الجملة الخبرية لم تستعمل إلا في معناها، إلا أن المخبر به وقوع الجملة على تقدير خاص لا على جميع المقاييس، أو وقوعه من أشخاص مخصوصين، و من ذلك يستفاد الطلب التزاما. فمعنى «يعيد» و «يغتسل» في جواب من سأل عن صحة صلاته و غسله، هو أنه إن أراد العمل بقانون الشرع يعيد و يغتسل، أو أن العامل بقانون الشرع يعيد و يغتسل، و من ذلك يعلم أن قانون الشرع هو وجوب الإعادة. و من هذا القبيل دالة «المؤمنون عند شروطهم»[4] على وجوب الوفاء بالشرط.». [5]

2. (الاحتمالية) الثانية: ان يكون ذلك على أساس الكنية بأن يُخبر عن اللازم و يزيد الملزم كقولهم زيد كثير الرماد بقصد الاخبار عن جوده لا كثرة رماده ففي المقام يكون قوله «يعيد صلاته» كنية عن الاخبار عن ملزم الإعادة خارجاً و هو طلب الإعادة لا الاخبار عن نفس الإعادة خارجا (بل قد أخبر قطعاً كي يُبَانَ عن طلب العمل وجوياً لا استحباباً) فيكون المدلولان التصوري و التصديقي (و هي النسبة الصدورية الخبرية) للجملة محفوظين هنا أيضاً كما هو الحال في النكتة المتقدمة و تكون القرينة على الكنية و اعتبار المدلول المطابقي قنطرة للاحبار عن مدلول التزامي. (فهنا لا تتضيق دائرة الخبر بل يتتوفر التلازم ما بين الاخبار و ملزمته أي تحقق مطلوب المولى منذ البداية).

و نُحشّي على هذه الاحتمالية أيضاً بأن صاحب المنتقى أساساً هو الطارح لهذه الفكرة قائلاً:

«فال الأولى في تقريب ظهور الصيغة في الوجوب أن يقال: ان وقوع الفعل خارجا من المنقاد يلزم الوجوب و الطلب الحتمي، فان الطلب غير الحتمي لا يستلزم وقوع الفعل خارجا من المنقاد، إذ يمكن ان يفعل و يمكن ان لا يفعل، لأن عدم الفعل لا ينافي الانقياد لعدم الإلزام. فالإلزام و الوجوب مستلزم و علة لوقوع الفعل، و عليه فالوجوب ملزم و وقوع الفعل لازم، فيكون اللفظ مستعملا في اللازم و يدل على الملزم بالدلالة الالتزامية. ظهور الصيغة الخبرية الواقعه في مقام البعث في الوجوب بنحو الالتزام و الدلالة الالتزامية، لملازمه الواقع للإرادة الحتمية، و لعل نظر صاحب الكفاية في دعواه إلى ذلك فتأمل.». [6]

بينما سنلاحظ لاحقاً على مبحث الكنيات ردًّا على صاحب المنتقى أيضاً.

3. (الاحتمالية) الثالثة: أن ندعى حصول دلالة التزامية بين النسبة الصدورية الخبرية (التصورية) و (بين) النسبة الإرسالية الإنسانية (أي المراد الجديّ هو: إفعل) لأن النسبة الصدورية (الخبرية) كثيراً ما تنشأ في طول النسبة الإرسالية (فالصدورية الخبرية تتحقق خارجاً بعد الإرسالية الطلبية) كما يقال - دفعه فاندفع - فينعقد بعد إقامة قرينة على هذه النكتة (الطلولية) دلالة تصورية تُخطر في ذهن السامع النسبة الإرسالية بالملازمة من النسبة الصدورية، و يكون المدلول الجدي على طبق المدلول التصوري الالتزامي و هو النسبة الإرسالية لا المدلول التصوري المطابقي و هو النسبة الصدورية (الإخبارية البحتة) و هذا يعني احفاظ المدلول التصوري للجملة الخبرية دون التصديق إذ ليس المراد قصد الحكاية (فحسب) بل الإرادة رأساً. (أي هناك تلازم ما بين النسبة الإرسالية و الصدورية ثم تأتي أصلحة التطابق و تُستوجب امتثال طلب المولى).

4. (الاحتمالية) الرابعة: ان يدعى بأن النسبة الصدورية كما يمكن تعلق الاخبار بها يعقل تعلق الإرادة و الطلب بها أيضا و انما تستفيد الاخبار فيسائر الموارد و بحسب الطبع الأولي للجملة من باب ان التصديق و الاخبار بالنسبة دائمًا طريق محض إلى النسبة فكانه لا يزيد عليها عرفا بينما الإرادة و الطلب شيء زائد على نفس النسبة الصدورية بحاجة إلى نصب قرينة و مؤنة زائدة كما في المقام»[7] و على هذا الأساس يكون المدلول التصوري للجملة الخبرية محفوظاً أيضا دون المدلول التصديق.

(و نلاحظ على الرابع بأن مثاله يُؤَلِّ نحْواً المجازية إذ مفترضه أن الطلب و الإرادة قد تعلقت بالنسبة الصدورية الخبرية فحوّلت النسبة إلى الإنشاء، و هذا يعني مجازية الخبر بداعي الإنشاء - وفقاً للمشهور و المحقق الخوئي - وبالتالي إن هذه الاحتمالية لا تلائم

مبني المحقق الأخوند – بأن النسبة الصّدورية باقية على الإخبار لا الإنشاء –).

وأقرب هذه النكات ما لم تكن قرينة معينة لإحداها (هي) النكتة الأولى (الموافقة للمحقق الإيرولي أيضاً) لأنها تتحفظ على أصل ظهور الجملة الخبرية في الاخبار و تقيد إطلاق المخبر عنه (بالطلب الإنسائي أيضاً) و كلما دار الأمر بين رفع اليد عن أصل ظهور الجملة أو تقيد موضوعها (الخبري) قدم الثاني على الأول ما لم تكن القرينة بنفسها مشخصة لنكتة العناية.

فالنتائج أن الشهيد الصدر قد رافق مسلك الكفاية – لا أستاذ المحقق الخوئي في المجازية – إلا أن صاحب الكفاية لم يُبرهن نظريته باستدلال مَا و لم يُفسِّر لنا «كيفية استعمال الخبر بداعي الإشاعة» بل منتهى استدلاله هو أنه قد أحاله إلى البداهة و الظهور و الأصل الأولى الخبري – ليس إلا –.

وتعترض على الأقربية المذكورة – وهي الاحتمالية الأولى – بأن انحصر «الخبر بالواقع بحق من يريد الالتزام و الامتثال» يُضاف الأصل العقلائي فإن المولى قد ألقى الخطاب بصورة عامة تبياناً للحكم الشرعي – أي تجب الإعادة – فلا يُعد التخاطب محدداً بمن عزم الامتثال فحسب، إذن فلا ينحصر الخبر بداعي الإنشاء للمُتَّلِّ فقط – و إلا لخرج عن التكليف من لا يريد الامتثال –.

5. بيد أنه كان لزاماً على البحوث أن يستذكر أيضاً احتمالية المحقق العراقي – وهي الخامسة – حيث قد كشفها قائلاً:

«في المقام وجہ رابع لاستفادة الطلب من الجمل الخبرية و لعله أوجه من الوجوه المتقدمة، و هو ان يقال: بأن استفادة الطلب من مثل هذه الجمل الواردة في مقام بيان الحكم الشرعي انما هو من جهة كونه من لوازم قضية الجد بإيقاع النسبة التي هي مدلول الجمل، و ذلك أيضاً بمقتضى التلازم الثابت بين الإيقاع الخارجي و الإرادة، بتقريب: انه كما ان إخراج المبدأ من كمون الفاعل خارجاً وإيقاع النسبة بينه وبين الفاعل في الخارج ملازم مع إرادة الوجود و لا يمكن انفكاكه عنها كذلك هذه النسبة الإيقاعية الذهنية، فإذا كان المتكلم في مقام الجد بهذا الإيقاع قضية جده بذلك تقتضي ملازمته مع إرادة الوجود من المكلف، فعليه فكان ما هو المستعمل فيه في تلك الجمل هو النسبة الإيقاعية التي تستعمل فيها في مقام الاخبار إلا انه لم يقصد بإيقاع تلك النسبة الإيقاعية في مقام استعمال الجملة الحكاية عن الواقع الثابت كما في سائر الجمل الإخبارية، نعم لازمه هو عدم انفكاك قضية الجد بإيقاع النسبة أيضاً عن قصد الإنشاء بعد عدم قصد الحكاية بها عن الواقع ثابت، كما لا يخفى. و لقد مرّ مثناً توضيح هذه الجهة في مبحث الحروف عند الفرق بين الجمل الاخبارية و الإنسانية فراجع.» [8]

6. بل يبدو أن أرجح المحتملات هي مقالة المحقق الاصفهاني – وهي احتمالية سادسة – حيث قد استخرج الطلب الوجوبي تمسكاً بالملازمة العرفية بين «الإخبار بالواقع» و بين «نفس الواقع الحتمي» نظراً للتناسب بينهما فلا يحدُث أي مجاز أيضاً.

ثم أعقب الشهيد الصدر مقالته بتبيين المسلك الثاني – للمحقق الخوئي – قائلاً: [9]

«المسلك الثاني – ما ذهب إليه الأستاذ من ان الجملة الخبرية في مقام الطلب و الإنشاء يختلف معناها المستعمل فيه و ذلك بناء على مختاره في باب الوضع منربط الألفاظ في علاقاتها الوضعية بالمدلائل التصديقية ابتداء. و قد استشهد على تعدد المعنى المستعمل فيه للجملة الخبرية و عدم انحفاظ معناها الخبري في موارد الإنشاء بأنه لو كان يمكن ذلك لصح استعمال اية جملة خبرية في مقام الإنشاء حتى الاسمية فلا يقال (انه معيد صلاته) بل و لا الفعل الماضي إلا إذا كان جزءاً لجملة شرطية كما في مثال (إذا قهقهه أعاد صلاته) بينما الفعل المضارع يستعمل غالباً في مقام الإنشاء فيقال يعيد أو يسجد سجدي السهو و نحو ذلك». [10].

فالحصيلة أن المحقق الخوئي قد اعتقد – ضمن باب الوضع – أن «الوضع هو التعهد» و من جملة لوازمه أن ستُصبح «دلالة اللفظ على المعنى» تصديقيةً منذ البداية – لا تصوريةً – بينما نلاحظ على الشهيد الصدر أن مسلك التعهد لا ترتبط بمناقشنا الحالي

– الخبر بداعي الإنشاء – إذ مركز كلام الكفاية هو أن «الخبر قد استعمل بمعناه الخبريّ الحقيقى» بينما المحقق الخوئي يرى استعماله مجازاً – بمعنى أعد – إذن لا علاقة ما بين مسلك التّعهد و مبحث الخبر بداعي الإنشاء فلا حاجة أساساً لتعليق البحث القائل: «و ذلك بناءً على مختاره في باب الوضع من ربط الألفاظ...»

و بالنتيجة، حيث قد فندنا مقالة المحقق العراقي و الإيراني و الشهيد الصدر، وبالتالي سوف نرثى تحقيقة المحقق الاصفهاني السائد.

[1] صدر محمد باقر بحوث في علم الأصول (الهاشمي الشاهرودي). 2. Vol. 55 قم – ايران: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.

[2] كفاية الأصول، ج ١ ص ١٠٤ .

[3] و يبدو أن هذه الاحتمالية قد أبدعها المحقق العراقي أيضاً – في احتماله الثالث – قائلاً: «كان استعمالها (الخبرية) في معناها الحقيقي الإخباري و كان الغرض و الداعي من الاستعمال أيضاً هو الاعلام و الاخبار دون الطلب و البعث و الإرسال كما هو قضية الوجه الثاني (الذى اعتقاده الكفاية، فليس كذلك) و لكن إعلامه بتحقق الفعل من المكلف إنما كان بلحاظ تحقق مقتضيه (الواقع) و علنه و هو الإرادة و الطلب، كما هو الشأن في غير المقام من موارد الاخبار بوجود المقتضى (بالفتح) عند تحقق مقتضيه، و منها باب اخبار علماء النجوم بمجيء المطر و برودة الهواء أو حرارته فيما بعد، حسب ما عندهم من الأمارات الخاصة من نحو تقابل الكوكبين و تقارنهما الذي يرون أنه سببا لتلك الانقلابات. ففي المقام أيضاً نقول: بان المولى لما كان مريدا للفعل من المكلف و المأمور و كان طلبه و إرادته للفعل علة لصدوره من المكلف و لو بمعونة حكم عقله بوجوب الإطاعة و الامتثال، فلا جرم فيما يرى طلبه متحققا يرى بأنه وجود المقتضى (بالفتح) و هو العمل في الخارج، فمن هذه الجهة يخبر بوقوعه من المكلف بمثل قوله: تعيد الصلاة و تغسل. فهذه وجوه ثلاثة». (عرافي ضياء الدين. نهاية الأفكار. 1. ص180)

[4]. التهذيب ٧/٣٧١:١٥٠.٣/٣٧١:٧؛ الاستبصار ٣/٢٣٢:٨٣٥؛ عالي الثاني ٣/٢١٧:٧٧؛ وسائل الشيعة ٢١/٢٧٦:٢١ أبواب المهور، ب ٢٠، ح ٤.

[5] ايراني على، الأصول في علم الأصول (إيراني). 1. Vol. 52 قم – ايران: دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم. مرکز انتشارات.

[6] روحانی محمد.. منتقى الأصول. 1. Vol. 409 قم – ایران: دفتر آیت الله سید محمد حسینی روحانی.

[7] – إلا أن هذا يعني ان الاخبارية و الإنسانية خصوصيتان منتزعتان بلحاظ مرحلة المدلول التصديقي للكلام و هو خلاف الوجدان القاضي بانحفاظهما على مستوى المدلول التصوري حتى إذا سمع اللفظ من جدار، بل لو كان الأمر كذلك فلما ذا لم يصح استعمال الجمل المتمحضة في الإنشاء كالأمر في مقام الأخبار على ما أشرنا إلى ذلك في تعليق سابق. (حاشية البحث)

[8] عراقي ضياء الدين. نهاية الأفكار. 1. Vol. 182 قم – ایران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامية.

[9] نفس المصدر.

[10] وبهذا يظهر أن هذا الشاهد أدل على عكس مدعى الأستاذ فإنه إذا كان المعنى غير محفوظ في موارد الإنشاء بل هناك معنى جديد رأسا فلما ذا لا تستعمل الجمل الخبرية الأخرى غير المضارع في موارد الإنشاء طالما ان المستعمل فيه معنى جديد لا يربط له بالمعنى الأول فهذا بنفسه شاهد على انحفاظ المعنى الموضوع له للجملة الخبرية في مقام الإنشاء أيضاً و لهذا إذا كان ذلك المعنى مشتملا على شيء لا يناسب مقام الإنشاء و الطلب لم يصح استعمال تلك الجملة و هذا واضح. (حاشية البحث)